الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٦/١٢
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث :٢٠٢٦/٨/١٠
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٩/٣٠

أزمة الوساطة السياسية في النظم الديمقراطية: تآكل الأحزاب وهشاشة تفويض السياسات العامة

The crisis of political mediation in democratic systems: the erosion of parties and the fragility of public policy mandates

م.د. ياسر علي حداد

Dr. Yasser Ali Haddad

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

Al-Mustansiriya University / College of Political Science

y.haddad@uomustansiriyah.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

يتناول البحث تراجع قدرة الأحزاب السياسية في الديمقراطيات التعددية المعاصرة على استيعاب التحولات الاجتماعية وصوغها في تمثيل مستقر وسياسات عامة قابلة للاستمرار وينطلق من مفهوم (عدم التزامن الانتقائي) لتفسير تباعد إيقاع تشكل المطالب عن تجدد البنى الحزبية، وما يترتب عليه من اختلال في مساري الوساطة الصاعد والنازل بين المجتمع والدولة، وبالاستناد إلى وقائع سياسية مختارة يبيّن البحث أن تفويض السياسات العامة يتطلب سنداً اجتماعياً وسياسياً يتجاوز لحظة إقرارها القانوني ودخولها حيز النفاذ.

الكلمات المفتاحية: الوساطة السياسية، الأحزاب السياسية، الديمقراطية التعددية، السياسات العامة.

Abstract:

This paper examines the declining capacity of parties in pluralist democracies to translate social transformations into stable representation and durable policies. It employs selective desynchronization to explain the gap between the rapid formation of demands and the slower renewal of party structures, disrupting two-way mediation between society and the state. Through comparative policy cases, it argues that policy mandates require social and political support beyond legal validity.

Keywords: Political mediation. Political parties' Pluralist democracy. Public policy. Two-way mediation.

المقدمة

تشغل الأحزاب السياسية ـ في الديمقراطيات التعددية المعاصرة ـ موقع الوسيط المركزي بين المجتمع والدولة، فهي تنظّم المطالب وتحوّلها إلى برامج وأولويات وتربط القرار العام بالقواعد الاجتماعية التي يفترض أن تمنحه معنى وسنداً. ومن هذه الوظيفة تستمد الأحزاب قيمتها بوصفها بنى وسيطة، تتجاوز حدود المنافسة الانتخابية إلى تنظيم الصلة المستمرة بين المجال الاجتماعي ومؤسسات الحكم.

غير أن التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها الديمقراطيات المعاصرة أضعفت انتظام الروابط التي استندت إليها الوساطة الحزبية في طورها الكلاسيكي. فقد تعددت مصادر الهوية والمصلحة واتسعت القضايا الداخلة في المجال السياسي وتراجعت قدرة الانقسامات الاجتماعية التقليدية على إنتاج ولاءات حزبية ثابتة، وفي الوقت نفسه أعادت أحزاب كثيرة ترتيب وظائفها بما منح الحفاظ على الموقع داخل الدولة وإدارة المنافسة وضمان الموارد، وزناً أكبر من تجديد صلاتها التنظيمية والتمثيلية بالمجتمع. ومن هذا التباعد تنشأ مظاهر السيولة الحزبية والائتلافية وشخصنة القيادة وهشاشة الحكومات بوصفها تعبيرات مترابطة عن اختلال أعمق في وظيفة الوساطة.

ينطلق هذا البحث من سؤال رئيس مفاده: كيف يتحول ضعف الوساطة السياسية في النظم الديمقراطية التعددية إلى هشاشة في تفويض السياسات العامة؟ ويعالج هذا السؤال من خلال ربط تحولات التمثيل الحزبي بمصير السياسات العامة. فالأزمة لا تنحصر في تراجع قدرة الأحزاب على تمثيل المطالب الصاعدة، بل تمتد إلى ضعف قدرتها على ردّ السياسات إلى المجتمع محمولةً بسند اجتماعي وسياسي يتيح لها الاستمرار.

لبيان هذه الصلة يقترح البحث مفهوم (عدم التزامن الانتقائي) بوصفه مدخلاً لتفسير تآكل الوساطة الحزبية، إذ تتسارع الأحزاب في حفظ حضورها المؤسسي وإدارة المنافسة بينما تتباطأ في تجديد صلتها التمثيلية بالتحولات الاجتماعية. وينعكس ذلك في اختلال مساري الوساطة: صعوداً حين تضعف قدرة الأحزاب على تحويل المطالب الجديدة إلى تمثيل وبرامج، ونزولاً حين تتراجع قدرتها على إسناد السياسات وربطها بقواعد اجتماعية قادرة على حملها وربطها بقواعد اجتماعية قادرة على حملها. ومن هنا يتحدد (مفهوم هشاشة تفويض) السياسات العامة بوصفه ضعف السند الذي يجعل السياسة نافذة قانونياً، لكنها محدودة القدرة على الاحتفاظ باتجاهها العام عند تغير الحكومات أو الائتلافات أو موازين المنافسة.

يسعى البحث إلى تقديم قراءة تربط بين حقلين غالباً ما يُعالجان على نحو منفصل: تحولات التمثيل الحزبي ودوام السياسات العامة. وبهذا ينتقل التحليل من وصف تراجع الأحزاب أو تعداد مظاهره إلى فحص أثر هذا التراجع في قدرة السياسة العامة على التحول من قرار نافذ إلى توجه حكومي قابل للاستمرار.

يعتمد البحث مقاربة وصفية تحليلية ذات بعد تفسيري مستندة إلى أدبيات الأحزاب والتمثيل والشرعية والسياسات العامة. ويتحدد نطاقه في النظم الديمقراطية التعددية القائمة على تنافس حزبي متعدد، مع الاستعانة بوقائع سياسية مختارة وحالة مضادة لاختبار العلاقة بين النفاذ القانوني للسياسة وسندها الاجتماعي والسياسي.

ينتظم البحث في ثلاثة محاور مترابطة يعالج الأول الإطار المفاهيمي للوساطة السياسية ومساريها الصاعد والنازل، ويفسر الثاني آلية تآكل الوساطة

الحزبية عبر عدم التزامن الانتقائي، بينما يتناول الثالث أثر اختلال المسار النازل للوساطة في هشاشة تفويض السياسات العامة.

المحور الأول: الوساطة السياسية من التمثيل الاجتماعي إلى تفويض السياسات العامة

يعالج هذا المحور الوساطة السياسية بوصفها علاقة عملية تنظّم الصلة بين المجتمع والدولة وتمنح الحزب موقعه بوصفه بنية قادرة على تحويل المطالب الاجتماعية إلى خيارات سياسية قابلة للتنافس والحكم ويقتضي فهم هذه الوظيفة بيان الدور الوسيط للحزب أولاً، ثم تتبع الأصل الاجتماعي الذي منح الوساطة استقرارها التاريخي. ومن هذا الأساس ينتقل المحور إلى بيان الطبيعة ثنائية المسار للوساطة، إذ تعمل في اتجاهين متلازمين من المجتمع إلى الدولة ومن الدولة إلى المجتمع.

أولاً: الحزب السياسي بوصفه وسيطاً بين المجتمع والدولة

تقوم الديمقراطية التمثيلية على وسائط مستقرة تصل المجال الاجتماعي بمؤسسات القرار وتجعل من القواعد الدستورية والانتخابات إطاراً لتنظيم العلاقة المستمرة بين المجتمع والدولة، فالمجتمع لا يتماثل مع الدولة مباشرةً إذ تتشكّل مطالبه ومصالحه متفرقةً متباينة وقد تتعارض، بينما يتطلب الحكم تحويل هذا التعدد إلى أولويات وبرامج وقرارات قابلة للتنفيذ. ومن ثَمّ تؤدي (الوساطة السياسية) وظيفةً تتجاوز نقل الرأي العام وصولاً الى تنظّم المطالب ومنحها صيغةً جماعية ووضعها في منافسةٍ تتيح ترجمتها إلى خيارات للحكم وحين تضعف هذه الوسائط لا تختفي المطالب لكنها تفقد القنوات التي تجعل حضورها داخل الدولة منتظماً،

فتغدو العلاقة بين المجتمع والسلطة أكثر تقطّعاً وأقلّ قدرةً على إنتاج استجاباتٍ مستقرةٍ. (ألموند وباول، ١٩٩٨، ص ١١٥–١٢٥).

وتتجسّد هذه الوظيفة في الحزب السياسي بوصفه أقدر وسائط الديمقراطية التمثيلية على تنظيم العلاقة بين تعدد المصالح ووحدة القرار العام. وقد عبّرت أدبيات الأحزاب عن هذا الموقع بمفهوم الربط (linkage) الذي طوّرته (كاي لوسون) لتوصيف الحزب بكونه حلقةَ وصل بين المواطن والدولة. فالحزب يفرز المصالح المتباينة ويرتّبها ويدمج ما يقبل الدمج منها في برنامجٍ يُعرض على الناخبين تصوّراً لإدارة الشأن العام، فيتجاوز جمعَ أفرادٍ تربطهم رغبةٌ انتخابية عابرة وبذلك يتحول المطلب الجزئي إلى قضيةٍ عامة، وتنتقل المطالب من المجال الاجتماعي إلى ساحة المنافسة في صورة بدائل قابلة للمفاضلة ويضطلع الحزب كذلك بوظيفةٍ تنظيمية فيكوّن القيادات ويؤطّر المشاركة ويوفّر قنواتٍ أكثر استقراراً من الاحتجاج أو التعبئة المؤقتة، وتُقاس أهميته بقدرته على بناء صلةٍ مستمرة بين المصالح الاجتماعية والخيارات التي تطرحها الدولة في مجال السياسات العامة لا بمقاعده وفوزه الانتخابي وحدهما. (Lawson, 1980, pp. 3–24)

وتمتد وظيفة الحزب إلى ما بعد الحركة الصاعدة من المجتمع إلى مؤسسات الحكم، فتشمل حركةً نازلة تعيد السياسة العامة إلى المجال الاجتماعي في صورةٍ قابلة للفهم والتبرير وبهذا يؤدي الحزب دوراً مزدوجاً يمنح الدولة منفذاً لفهم التحولات الاجتماعية ويفتح للمجتمع قناةً لفهم قرارات الدولة ومساءلتها، وتغدو هذه العلاقة فاعلةً حين تتحول إلى تفاعلٍ مستمر يمنع القرار العام من الانفصال عن

قواعده الاجتماعية لا بمجرد صلةٍ شكلية بين الناخبين والمؤسسات. (Lawson, 1980, pp. 3–24)

وتتوقف قدرة الحزب على الوساطة وفقاً لدرجة تجذره في المجتمع وقدرته على استمرار الروابط الجامعة بالفئات التي يمثّلها، حيث إن امتلاكه تنظيماً رسمياً أو حضوراً انتخابياً قد لا يكفي فكلما رسخت هذه الروابط استطاع الحزب أن يحوّل المطالب إلى برامج، وأن يمنح السياسات الحكومية سنداً يتجاوز لحظة التصويت. أما حين تبتعد البنية الحزبية عن قواعدها الاجتماعية فلعلها ستفقد انتظامها وقدرتها على إنتاج تمثيل مستقر، ومن هنا لا يُفهم الحزب كجهاز انتخابي فحسب بل بنيةً وسيطة تستمد فاعليتها من أصلها الاجتماعي وهو ما يقتضي العودة إلى الانقسامات التي نشأت في ظلّها الأحزاب الحديثة والنظم الحزبية.(Lipset & Rokkan, 1967)

ثانياً: الأصل الاجتماعي للوساطة وتحولات التمثيل

تبلورت الأحزاب الحديثة من داخل انقساماتٍ اجتماعية كبرى أفرزتها تحولات الدولة الحديثة الطبقية والدينية والمناطقية والتباين بين المركز والأطراف والريف والمدينة، وقد وفّرت هذه الانقسامات للأحزاب قواعد اجتماعية محددة ومنحت التنافس مضموناً يتجاوز الصراع على المواقع فصار الحزب يمثّل موقعاً اجتماعياً أو مصلحةً جماعية أو تصوّراً للنظام العام. ومن هذه الصلة استمدّت (الوساطة) قدرتها على الاستمرار لأن الحزب عبّر عن روابط قابلة للتنظيم والتجميع. (المنوفي، ٢٠٠١، ص ص. ١٨٢–١٨٨).

وقد فسّر (سيمور ليبِست) و(ستاين روكان) هذا الاستقرار بفكرة (تجمّد الانقسامات الاجتماعية) فالتحولات الكبرى التي رافقت تشكّل الدولة القومية والثورة الصناعية

انعكست أنماطاً مستقرة من الاصطفاف والولاء وتجاوز أثرها البنية الاجتماعية إلى تشكيل الخريطة الحزبية، فالصراع بين المركز والأطراف والدولة والكنيسة والريف والمدينة والعمل ورأس المال تحوّل إلى خطوط انقسامٍ شكّلت الأحزاب وحدّدت قواعد تأييدها. وبذلك اكتسبت الأحزاب استمراريةً لأن الناخب كان يختار انطلاقاً من موقعه الاجتماعي وهويته ومصالحه الجمعية لا على أساسٍ شخصي أو ظرفي وحده. ومن هنا أدّى تجمّد الانقسامات وظيفةً تأسيسية في إسناد الوساطة، إذ وفّر للحزب قاعدةً يمثّل المجتمع من خلالها بانتظام. (ليبسيت، ٢٠٢٣، ص. ٤٣١)

اتخذ استقرار الوساطة صوراً تاريخية متغيرة، فما بدا تطابقاً طبيعياً بين الانقسام الاجتماعي والتمثيل الحزبي لم يكن سوى طورٍ تاريخي بعينه وفي تتبُّع هذا التحول ميّز (برنار مانان) بين أطوارٍ ثلاثة للحكم التمثيلي (البرلمانية) و(ديمقراطية الأحزاب)، و(ديمقراطية الجمهور)، ففي ديمقراطية الأحزاب يرتبط الناخب بالحزب عبر هويةٍ اجتماعية أو أيديولوجية مستقرة وتدور المنافسة بين برامج وتنظيماتٍ معروفة القواعد، أما مع الانتقال نحو ديمقراطية الجمهور فتزداد مركزية القادة ووسائل الاتصال المباشر واستطلاعات الرأي في تشكيل العلاقة بين المواطنين والسلطة وتصبح صورة المرشح وقدرته على مخاطبة جمهورٍ واسع أكثر حضوراً. وما يفيده البحث من تمييز (مانان) ليس تعاقب هذه الأطوار في ذاته، بل إظهار أن التطابق بين الانقسام الاجتماعي والتمثيل الحزبي ليس قاعدةً دائمة. ويكشف ذلك أن استمرار الوساطة يظل رهيناً بقدرة الأحزاب على تجديد صلتها بمحيطها المتغير. (Manin, 1994, pp. 133–171)

ويفسّر الأصل الاجتماعي نشوء الوساطة واستقرارها التاريخي لكنه لا يكفي وحده لبيان كيفية استمرارها أو تغيّرها في الديمقراطية المعاصرة. فوجود حزبٍ ذي جذور اجتماعية لا يضمن بقاء قدرته على التمثيل أو على إسناد قرارات الدولة لأن الوساطة لا تقوم على الارتباط الاجتماعي وحده، وإنما على نوع العلاقة العملية التي ينشئها الحزب بين المطالب (الصاعدة) والسياسات (النازلة). ومن ثَمّ تقتضي دراسة أزمة الوساطة الانتقال من سؤال الأصل الاجتماعي إلى كيفية عملها في مسارين متبادلين بين المجتمع والدولة.

ثالثاً: الوساطة ثنائية المسار وتفويض السياسات العامة

يتطلب تحليل الوساطة تجاوز النظر إلى الحزب بوصفه (حلقةَ وصل) عامة بين المجتمع والدولة لأن هذا الوصف لا يبيّن اتجاه العلاقة ولا التحوّل الذي يمرّ به المطلب حتى يصير قراراً ولا الكيفية التي تعود بها السياسة إلى المجتمع لتكتسب تأييداً وسنداً اجتماعياً لذلك ينظر البحث إلى الوساطة بوصفها عملية ثنائية المسار لا تكون فاعلةً إلا حين يتحرك التأثير في اتجاهين متلازمين: مسار صاعد ينقل التحولات والمطالب إلى مؤسسات الدولة بعد تنظيمها وترجمتها ومسار نازل يعيد السياسات إلى المجال الاجتماعي في صورة مفهومة قابلة للتبرير: (صاعداً) ينقل التحولات والمطالب إلى مؤسسات الدولة بعد تنظيمها وترجمتها ثم، (نازلاً) يعيد السياسات إلى المجال الاجتماعي في صورةٍ مفهومة قابلة للتبرير وبهذا لا يبقى الحزب قناةً بين طرفين منفصلين وإنما بنيةً تنظّم التحويل المتبادل بينهما.

ويتمثل المسار الصاعد للوساطة في قدرة الحزب على التقاط المطالب والانقسامات المتولّدة في المجتمع وإعادة صياغتها تمثيلاً وبرامج وأولويات تدخل صنع القرار،

ولا يعني ذلك نقل كل مطلبٍ كما يرد لأن وظيفة الحزب انتقاء وتجميع ومفاضلة في ضوء تصوّرٍ للمصلحة والسياسة الممكنة وهذا الدور (الانتقائي) لا يصير عائقاً أمام التمثيل ما دام الحزب يحتفظ بقدرةٍ فعلية على الإصغاء إلى التحولات والتعبير عنها وربطها بمساراتٍ مؤسسية واضحة، فتتلقى الدولة عندئذٍ مدخلاتٍ منظمة تحوّل التعدد الاجتماعي إلى بدائل قابلة للتنفيذ. (Sartori, 1976, pp. 24–28)

وكذلك المسار النازل للوساطة اي قدرة الحزب على إعادة السياسات الصادرة عن الحكومة إلى المجتمع ضمن إطارٍ تفسيري يربطها بالبرامج والوعود التي قامت عليها المنافسة، فالقرار الحكومي يحتاج إلى وسائط تشرح مبرّراته وحدوده وآثاره وتتيح للمواطنين إدراك الصلة بين ما عبّروا عنه وما يُنفَّذ باسمهم إذ لا يكتسب سنداً اجتماعياً بمجرد صدوره وفق الإجراءات الدستورية ولا يؤدي الحزب هنا دور المدافع الدعائي عن السلطة فقط فوظيفته تواصلية تجعل السياسات الحكومية قابلةً للنقاش والمساءلة والتأييد أو الاعتراض المنظم، وبقدر ما يصل القرار بقواعده الاجتماعية يتحول من إجراءٍ صادرٍ من أعلى إلى خيارٍ عام يملك إمكانية الاستمرار. (Dalton et al., 2011, pp. 193–212)

وتتجاوز شروط قوة السياسة العامة ودوامها مجرد قدرة الحزب على شرحها وربطها بالبرامج والوعود، إذ قد تكون السياسة مفهومةً ومبررةً عند صدورها من دون أن تكتسب السند الكافي لحمايتها حين تتبدل موازين الحكم ويُقصد بـ(تفويض السياسات العامة) السندُ الاجتماعي والسياسي المستقر الذي تحوزه سياسة بعينها فلا تبقى قراراً قانونياً نافذاً أو اختياراً حكومياً مؤقتاً بل تصبح قابلةً للاستمرار والدفاع عنها

في المجال العام. وهو يختلف عن (الشرعية العامة) للنظام فقد يحظى النظام بقبول دستوري وانتخابي بينما تبقى بعض سياساته محل اعتراض متواصل.

ولضبط حدود هذا المفهوم لا يقدّمه البحث بوصفه صورةً ثالثةً من (الشرعية) ويفيد هنا تمييز (فريتز شارف) بين شرعية المدخلات وشرعية المخرجات، فالأولى تتصل بالمسار التمثيلي والمشاركة والثانية بقدرة السياسة على حلّ المشكلات وتحقيق نتائج فاعلة، أما تفويض السياسات العامة فيتصل بسؤالٍ مختلف مفاده: هل تكتسب السياسة ـ بصرف النظر عن سلامة مسارها أو فاعلية نتائجها ـ سنداً اجتماعياً وسياسياً يسمح لها بالاستمرار؟ فقد تنجح السياسة في نتيجتها العملية وتظلّ بلا سندٍ يثبّتها ما دامت تفتقر الى قاعدة اجتماعية داعمة تتكوّن من قواعد حزبية ومؤسسات وفاعلين اجتماعيين وائتلافات قادرة على حملها والدفاع عنها. (النسور، ٢٠١٧، ص. ٨٨)

هنا يمكن الحكم بإن دوام (تفويض) السياسة العامة يتحدد بقدرتها ومؤسساتها الداعمة بالحفاظ على غايتها واتجاهها العام عبر التناوب الحكومي والتقلب الانتخابي ويظل الخلاف حولها ممكناً كما تبقى أدواتها قابلة للمراجعة تبعاً للظروف والموارد. فكلما أمكن تعديل الأدوات مع حفظ الغاية والاتجاه العام دلّ ذلك على تفويض أرسخ ويكشف ارتباط بقاء السياسة بضرورة ائتلافية ضيقة أو بإرادة حكومة مؤقتة هشاشة سندها، بما يظهر قابليتها للنقض أو الارتداد واستمرار الاعتراض عليها. وسيُطبّق هذا المعيار على الحالات اللاحقة فيقوم التمييز بين السياسة المفوضة والهشّة على دوام الاتجاه لا على ثبات الأداة.

بهذا تتيح قراءة الوساطة بوصفها عملية ثنائية المسار فهم قدرتها على استقبال التحولات الاجتماعية وتنظيمها، ثم إسناد السياسات وإعادتها إلى المجتمع، لا مجرد النظر إلى الوجود الشكلي للأحزاب وتتعرض هذه القدرة للاختلال حين تتباعد التحولات الاجتماعية عن البنى الحزبية القائمة فتضعف قدرة الأحزاب على تمثيل المطالب في المسار الصاعد وحمل السياسات في المسار النازل بسند مستقر.

المحور الثاني: عدم التزامن الانتقائي وتآكل الوساطة الحزبية

ينتقل هذا المحور من ضبط مفهوم الوساطة إلى تفسير آلية اختلالها، فإذا كانت الوساطة الحزبية قد قامت في طورها الكلاسيكي على صلات اجتماعية أكثر انتظاماً وقدرة على إنتاج الولاء والتمثيل فإن التحولات اللاحقة جعلت هذه الصلات أقل ثباتاً وأكثر عرضة للتفكك ومن هذا التحول يبدأ تحليل (عدم التزامن الانتقائي) بوصفه العلاقة التي يتسارع فيها المجتمع في مطالبه وانقساماته، بينما تتباطأ البنى الحزبية في تجديد صلتها التمثيلية به.

أولًا: ذوبان الانقسامات الاجتماعية

لم تعد الانقسامات الاجتماعية الكبرى تنظّم الاختيار الحزبي بالدرجة التي قدمها الطور الكلاسيكي للوساطة، فالطبقة والدين والانتماء المناطقي لا تزال تؤثر في تشكيل المواقف والميول السياسية لكنها لم تعد تمنح الأحزاب قواعد تأييد ثابتة أو تجعل السلوك الانتخابي متوقعاً كما كان في مراحل سابقة، ويشير ذوبان الانقسامات بهذا المعنى إلى تراجع الرابط بين الموقع الاجتماعي والولاء الحزبي بما يضعف قدرة (الانتماء الجمعي) على إنتاج اصطفاف سياسي مستقر من دون أن

يعني زوال البنى الاجتماعية التي نشأت فيها الأحزاب. (ليبست واخرون، ٢٠٢٣، ص. ٤٣٣)

ليرتبط هذا التحول بتغير أوسع في بنية المجتمع ومصادر (الهوية) و(المصلحة) فقد أضعف اتساع التعليم والحراك المهني وتنوع أنماط العمل بعض الروابط الجمعية التقليدية، كما أفرزت التحولات الثقافية قضايا جديدة لا تنضبط بسهولة داخل الانقسامات القديمة مثل البيئة والهجرة والحقوق وأنماط العيش. وقد بيّنت أطروحات (التحول القيمي) ولا سيما عند (رونالد إنغلهارت) أن مجال الصراع السياسي اتسع ليشمل أولويات وقيماً تتجاوز الانقسام الطبقي التقليدي من دون أن يزول بُعده الاقتصادي. (عبد اللطيف، ٢٠٢١، ص ص. ٣٢–٦٣) كذلك كشفت دراسات الانقسامات الجديدة كما عند (هانسبيتر كريزي) عن صعود توترات مرتبطة بالانفتاح والاندماج والهوية تتقاطع مع الانقسامات الموروثة من دون أن تحل محلها بصورة كاملة ويتمثل أثر هذه الانقسامات الجديدة في تقاطعها مع القديمة على نحو يجعل الفرد واقعاً عند تقاطع خطوط متعددة لا ينتظم أيٌّ منها في ولاء حزبي واحد إلا في مجرد إزاحتها فحين يتوزع الموقع الاجتماعي على انتماءات متقاطعة يفقد كل انقسام منفرداً قدرته على إنتاج اصطفاف ثابت ومتوقع. (Kriesi et al., 2006, pp. 921–940)

أدى هذا التعدد إلى تغير قواعد السلوك الانتخابي والولاء الحزبي، فمع تراجع الارتباط طويل الأمد بالحزب، أصبح الناخب أكثر قابلية لتبديل اختياره بين دورة وأخرى وأكثر اهتماماً بقضية محددة أو بأداء حكومي قريب أو بقدرة مرشح معين على الإقناع يعكس هذا التحول في جانب مهم منه ضعف القاعدة الاجتماعية التي كانت تثبّت الاختيار الحزبي وتحوله إلى امتداد مستمر للهوية والمصلحة لا تقلباً

نفسياً أو افتقاراً فردياً إلى الوعي السياسي وفي هذا السياق تكشف أعمال (أرند ليبهارت) عن انتقال تدريجي من أحزاب تستند إلى مناصرين ثابتين إلى بيئة انتخابية يزداد فيها عدد الناخبين الأقل ارتباطاً تنظيمياً والأكثر استعداداً لإعادة النظر في خياراتهم السياسية. (ليبهارت، ٢٠٠٦، ص. ١٢٢)

سرّع (المجال الرقمي) هذه التحولات ومنحها أشكالاً جديدة للتعبير والتجميع من دون أن يُكون منشأها فالقضايا والمطالب يمكن أن تتكثف عبر المنصات والشبكات الرقمية في حملات وضغوط ورموز مشتركة من دون المرور بالعضوية الحزبية أو بقنوات التنظيم التقليدي، وبذلك تؤدي هذه المنصات ـ بصورة جزئية ومؤقتة ـ وظائف التعبير والتجميع الأولي للمطالب فتجمع مطالب متفرقة وتمنحها لغة مشتركة وتدفع بها نحو المجال العام ومؤسسات القرار، غير أنها لا تبلغ وظيفة الوساطة التمثيلية الكاملة التي تقتضي ترجمة المطالب إلى برامج ومسارات مؤسسية مستقرة وبذلك يكشف هذا (التجميع الخارجي) أن الحزب لم يعد يحتكر تنظيم المطالب وصياغتها في المجال السياسي من دون أن ينتج بذاته تمثيلاً مستقراً أو برنامجاً قابلاً للاستمرار. (تورمي، ٢٠١٩، ص. ٥١)

وتبعاً لذلك صارت الأحزاب تواجه بيئةً تتشكل فيها القضايا بسرعة وتتداخل فيها الهويات وتتبدل فيها أولويات الناخبين بوتيرة أعلى بعد أن كانت تواجه كتلاً اجتماعية متماسكة ومطالب قابلة للتجميع داخل ولاءات مستقرة، ولا يتمثل مصدر الأزمة في التعدد الاجتماعي أو تغير المجتمع في ذاتهما فالديمقراطية تفترض تعدد المصالح والآراء، وإنما تنشأ المشكلة حين تتسع المسافة بين سرعة تشكل المطالب والتحولات الاجتماعية وبين قدرة البنى الحزبية القائمة على التقاطها وتنظيمها

وتحويلها إلى تمثيل وبرامج قابلة للاستمرار وعندئذٍ تتعلق المسألة بضعف قدرة الأحزاب على تجديد صلاتها التمثيلية بما يواكب هذا التغير.

ثانياً: تباطؤ التجدد التمثيلي وأولوية حفظ الذات

يتيح تغير الانقسامات الاجتماعية وتبدل أنماط الولاء للأحزاب فرصة لإعادة بناء صلاتها بالمجتمع والتقاط القضايا والهويات الجديدة في برامج وتنظيمات أكثر استجابة غير أن أحزاب كثيرة في الديمقراطيات المعاصرة اتجهت إلى إعادة ترتيب وظائفها وأولوياتها بما منح الحفاظ على الموقع داخل (الدولة) وإدارة المنافسة الانتخابية وزناً أكبر من تجديد صلاتها التمثيلية بالمجتمع.

وتكشف أدبيات النظم الحزبية تحولاتٍ في مركز الثقل التنظيمي للحزب عبر نماذج تفسيرية لا تفترض مساراً واحداً ينطبق على جميع الأحزاب، فقد وصف (أوتو كيرشهايمر) الحزب الجامع أو (اللاقط للجميع) بوصفه يوسّع جمهوره الانتخابي ويخفف حدة ارتباطه بفئة اجتماعية أو أيديولوجية محددة طلباً لأوسع تأييد مبتعداً بذلك عن نموذج الحزب الجماهيري الاندماجي المرتكز إلى عضوية واسعة وروابط اجتماعية وأيديولوجية، وبيّن (ريتشارد كاتز) و(بيتر ماير) في نموذج (حزب الكارتل) ازدياد اعتماد الحزب على موارد الدولة وامتيازاتها ومواقع النفوذ فيها مقابل تراجع اعتماده النسبي على العضوية والقاعدة الاجتماعية. (دغمان، ٢٠١٤، ص ص. ٢٤-٢٦)

ويشير ذلك إلى تحول في مركز الثقل التنظيمي للحزب، إذ تراجعت مركزية العضوية والانغراس الاجتماعي والتعبئة المستمرة مقابل تصاعد الاعتماد على التمويل العام والكوادر المتخصصة والاستشارات الانتخابية وإدارة الصورة

الإعلامية، وتتفاوت درجة هذا التحول بين الأحزاب فلا يحيل إلى فقدان القواعد دفعة واحدة أو إلى اندراج جميعها في نموذج تنظيمي واحد.

وقد أفضى ذلك إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الحزب ومجتمعه، فتراجع العضوية يشير إلى ضعف القنوات اليومية التي كانت تسمح للحزب بمعرفة هموم قواعده وتنظيم المصالح وإعادة صياغتها سياسياً لا إلى مجرد انخفاض عددي في المنتسبين، وهو ما عبّر عنه (بيتر ماير) على نحو أوسع حين تحدث عن (تجويف الديمقراطية) من جهتين متلازمتين: انسحاب المواطنين من الأحزاب وانسحاب الأحزاب من المجتمع نحو الدولة، فالاعتماد المتزايد على موارد الدولة ومواقعها يخفف من الحاجة التنظيمية إلى قاعدة اجتماعية نشطة بالمعنى الذي عرفه الحزب الجماهيري وتصبح قدرة الحزب على البقاء مرتبطة بدرجة أكبر بمهارته في إدارة المنافسة وتشكيل التحالفات وضمان المواقع لا بقدرته على تجديد تمثيل الفئات والتحولات التي يدّعي التعبير عنها. (Mair, 2006, pp. 32–33, 46–49)

هنا تبدو مرونة الحزب قائمة لكن وجهتها انتقائية، فهو يتحرك بسرعة في تعديل خطابه الانتخابي وتحديث أدوات حملاته وبناء تحالفات سريعة وإدارة حضوره الإعلامي والرقمي فيما يبقى بطيئاً في مراجعة بناه التمثيلية العميقة وإعادة بناء صلته التنظيمية والاجتماعية بقواعده فالمرونة الظاهرة تتجه إلى ما يحفظ الموقع والموارد والقدرة على الاستمرار داخل الدولة لا إلى تجديد التمثيل. والفارق بين المرونتين ليس عرضياً بل يتبع منطق الكلفة والحافز، فتعديل الخطاب والتحالفات إجراءٌ سريع قليل الكلفة يثمر نتائج انتخابية قريبة، أما إعادة بناء العضوية والتنظيمات المحلية وقنوات الإصغاء اليومية فعملٌ بطيء مكلف تضعف حوافز

الحزب المعتمد على موارد الدولة للاضطلاع به ولذلك تتركز الحركة في الطبقة الخطابية والتحالفية الظاهرة ويستقر الجمود في الطبقة التنظيمية والتمثيلية العميقة ومن هنا يمكن الحديث عن (انتقائية حفظ الذات) فالحزب لا يتوقف عن التكيف لكنه يكيّف ذاته على نحو غير متكافئ، يتسارع في الوظائف التي تحمي وجوده المؤسسي، ويتباطأ في الوظائف التي تجدد قدرته على التمثيل. (نصر، ٢٠١٦، ص ص. ١٦١-١٦٢)

ليفضي هذا التفاوت إلى بطء البنى التمثيلية قياساً الى سرعة التكيف المؤسسي بمعنى أن أدوات الحزب وبناه الموروثة تظل أبطأ من التحولات التي يفترض أن تستوعبها لا أنها تجمد جموداً كاملاً أو تغيب عنها الحركة وهو ما يجعل الحزب قادراً على الاستمرار تنظيمياً وانتخابيا، لكنه أقل قدرة على التقاط المطالب والانقسامات الجديدة وتحويلها إلى برامج مستقرة. عند هذه النقطة لا يعود التباعد بين المجتمع والحزب مجرد تغير في البيئة السياسية أو في أدوات المنافسة، بل يتحول إلى آلية تفسر اختلال الوساطة نفسها وتمثل انتقائية حفظ الذات الوجه الحزبي لعدم التزامن الانتقائي إذ يلتقي بطء التجديد التمثيلي مع سرعة التكيف في وظائف البقاء المؤسسي وهي العلاقة التي يعالجها العنوان القادم.

ثالثاً: عدم التزامن الانتقائي واختلال المسار الصاعد للوساطة

تقوم الوساطة الحزبية على الفرز والتجميع والترجمة السياسية لذلك لا تتطابق استجابة الحزب مع كل تحول اجتماعي في لحظته ويظل التأخر الزمني المحدود في التقاط المطالب جزءاً من عملها. ليكتسب هذا التأخر طابعاً مأزوماً حين تتسع

المسافة بين إيقاع المجتمع المتسارع وإيقاع الحزب في تجديد تمثيله بينما يحتفظ الحزب بسرعة أعلى في وظائف البقاء المؤسسي (حفظ الذات).

يفسر البحث هذا النمط بمفهوم (عدم التزامن الانتقائي) فهو علاقة بين إيقاعين متباعدين لا وصف لبطء الحزب في ذاته، مجتمع تتبدل مطالبه بوتيرة متسارعة وحزب يتكيف انتقائياً فيتسارع في حفظ موقعه وإدارة المنافسة ويتباطأ في التقاط الانقسامات الجديدة وتجديد صلته بقاعدته الشعبية وبذلك يبقى الحزب تنظيماً قائماً ومنافساً انتخابياً من دون أن يجدد بالقدر نفسه قدرته على الوساطة بين المطالب الاجتماعية ومؤسسات القرار.

ليفضي عدم التزامن الانتقائي إلى اختلال المسار الصاعد للوساطة حيث تبقى أجهزة الحزب التمثيلية مشدودة إلى الانقسامات التي تأسست عليها، فتلتقط القضايا الجديدة متأخرة أو بصيغ جزئية فلا تجد التحولات الاجتماعية طريقها بالقدر الكافي إلى تمثيل وبرامج وأولويات تدخل صنع القرار. وتظهر آثار هذا الاختلال في السيولة الحزبية والائتلافية والشخصنة السياسية والهشاشة الحكومية بوصفها مظاهر مترابطة لضعف قدرة الوساطة على تنظيم الصلة بين المجتمع والدولة.

ويتخذ هذا الاختلال مساراً محدداً يجري ذلك عبر مسارٍ محدد: فالحزب الذي وجّه طاقته إلى حفظ موقعه يُبقي جهازه التمثيلي مضبوطاً على الانقسامات القديمة التي تأسس عليها فلا يلتقط بسهولة الإشارات الصادرة عن القضايا والانقسامات الجديدة أو يلتقطها متأخراً ولا يعني ذلك أن القناة الصاعدة قد قُطعت، بل أن انتباه الحزب التمثيلي صار موجَّهاً إلى غير ما يطرحه المجتمع فتمرّ التحولات الجديدة من دون أن تُترجم إلى تمثيل وبرامج فيكون ذلك ضعفاً في انتظام التمثيل فحين تفقد

الأحزاب قدرتها على التقاط القضايا والانقسامات المستجدة، تبحث هذه القضايا عن قنوات بديلة للتعبير والضغط من دون أن تختفي (كالحركات الاحتجاجية والشبكات الرقمية والتنظيمات المؤقتة) كما تبرز زعاماتٌ شخصية تقدّم نفسها فاعلاً بديلاً جزئياً عن التنظيم الحزبي وصوتاً مباشراً لجمهور غير ممثَّل. هنا تصبح (الدولة) أقل قدرة على تلقي مطالب منظمة ومترجمة إلى بدائل قابلة للتفاوض، بينما يشعر المواطن بأن الأحزاب القائمة لا تعبّر عن موقعه أو أولوياته إلا جزئياً أو متأخرة ويتمثل اختلال المسار الصاعد في ضعف قدرة الأحزاب على جعل الاتصال بين المجتمع والدولة منتظماً ومنتجاً للتمثيل.

يستعمل البحث مفهوم (السيولة) استعمالاً سياسياً ـ مؤسسياً يدل على ضعف استقرار الروابط الحزبية والائتلافية وسهولة تبدل اصطفافاتها، فيخصّ المجال الحزبي ـ التمثيلي ويتمايز عن المعنى (السوسيولوجي) العام في أطروحة (السيولة) عند (زيغمونت باومان). (باومان، ٢٠١٦، ص ص. ٢٠–٢٢) وتظهر (السيولة الحزبية) حين تضعف الروابط المستقرة بين الناخبين والأحزاب وتتسارع إعادة تشكيل الاصطفافات فيسهُل الانتقال بين القوى السياسية وإعادة تنظيمها وتتجاوز (السيولة الائتلافية) مجرد تعدد الأحزاب أو قيام حكومة ائتلافية إلى صعوبة تحويل هذا التعدد إلى تحالفات مستقرة تستند إلى أرضية توافق وصلات تمثيلية قابلة للاستمرار، فتقوم الائتلافات عندئذٍ على ضرورات ظرفية وحسابات قصيرة الأمد. (ليبهارت، ٢٠٠٦، ص.١٠٤)

يفيد تمييز (جيوفاني سارتوري) بين درجات التعددية الحزبية وأنماط الاستقطاب في توجيه التحليل إلى درجة التجزؤ وقواعد المنافسة وقابلية تكوين ائتلافات مستقرة

قادرة على الحكم، وتُقرأ (التجربة الإيطالية) هنا بوصفها حالة تتجلى فيها صعوبة تثبيت صلة مستمرة بين التمثيل الحزبي والالتزام البرنامجي والاستقرار الائتلافي بما يبرز أثر بنية التجزؤ وقواعد المنافسة في استقرار النظام الحزبي والحكومي. (Sartori,1976, pp. 119–125)

في هذا الإطار يمكن قراءة الشخصنة السياسية بوصفها أحد مآلات ضعف الوسائط الحزبية في تنظيم التمثيل لا ميلاً ثقافياً معزولاً نحو القائد فحين تضعف قدرة الحزب على تقديم هوية سياسية وبرنامج مستقرين يزداد وزن الزعيم القادر على مخاطبة جمهور واسع مباشرةً واختزال تعدد المطالب الاجتماعية في خطاب شخصي سريع التأثير، وعندئذ قد تتحول القيادة من عنصر داخل التنافس الحزبي إلى بديل جزئي عن التنظيم والبرنامج وقد برز هذا التحول في (الحالة الفرنسية) خلال انتخابات ٢٠١٧م مع تراجع قطبَي الحكم التقليديين ـ الحزب الاشتراكي وحزب الجمهوريين ـ وصعود حركة تمركزت إلى حد بعيد حول قيادة (إيمانويل ماكرون) وخطابه السياسي. (Perottino & Guasti, 2020, pp. 546, 548–550, 552)

وتمتد آثار عدم التزامن الانتقائي إلى ما وراء (السلوك الانتخابي) وشكل المنافسة لتظهر في هشاشة الحكومات وضعف البرامج، فالحزب العاجز عن بناء صلات تمثيلية مستقرة مع قواعده يصعب عليه بناء التزامات مستقرة مع شركائه وناخبيه فتغدو التسويات الائتلافية ترتيبات إدارة قصيرة الأجل أكثر منها توافقات قابلة للاستمرار وتفقد البرامج طابعها الرابط بين المجتمع والحكم، وبذلك تكون السيولة والشخصنة السياسية والهشاشة الحكومية نتائج مترابطة لضعف الوظيفة الصاعدة للوساطة.

وبذلك يكتمل المسار التفسيري للمحور: تحولات اجتماعية متسارعة تضعف انتظام الولاءات، وتكيّف حزبي انتقائي يقدّم البقاء المؤسسي على تجديد التمثيل، فينشأ عدم التزامن الانتقائي وتختل معه المسار الصاعد للوساطة وحين تضعف الصلة التمثيلية الصاعدة، تتراجع قدرة الحزب والائتلاف على ردّ السياسة إلى قواعد اجتماعية ضعفت صلتهما بها، فيمتد الاختلال إلى المسار النازل وتصبح السياسات العامة أقل قدرة على العودة إلى المجتمع محمولةً بسند مستقر.

المحور الثالث: اختلال الوساطة النازلة وهشاشة تفويض السياسات العامة

ينتقل هذا المحور من تفسير تآكل الوساطة الحزبية إلى تتبع أثره في السياسات العامة. فحين لا تجد السياسة طريقاً واضحاً للعودة إلى المجتمع عبر أحزاب وبرامج وروابط تمثيلية قادرة على حملها تصبح أكثر اعتماداً على نفاذها القانوني وحده وأقل قدرة على اكتساب سند اجتماعي وسياسي يضمن استمرارها. ومن هنا يتجه التحليل إلى بيان المسافة بين صدور السياسة العامة داخل مؤسسات الدولة وتحولها إلى خيار عام قابل للدفاع والدوام.

أولاً: النفاذ القانوني وضعف السند الاجتماعي

يمتد أثر عدم التزامن الانتقائي، بعد أن أضعف قدرة الأحزاب على التقاط التحولات الاجتماعية وترجمتها إلى تمثيل وبرامج مستقرة، إلى الكيفية التي تعود بها السياسة العامة من الدولة إلى المجتمع. فاستيفاء الشروط الدستورية والتشريعية يمنح السياسة قدرةً على النفاذ داخل مؤسسات الدولة، فيما تتحول إلى خيار عام حين تتصل ببرنامج معلوم أو تستجيب لمطلب جرى تمثيله أو تجد من يحملها ويدافع عنها خارج حدود الائتلاف الحاكم. ومن هنا تنشأ المسافة بين السياسة

النافذة قانونياً والسياسة المستندة اجتماعياً وهي المسافة التي تظهر فيها هشاشة التفويض.

وتتسع هذه المسافة حين تختل قدرة الأحزاب والائتلافات الحاكمة على أداء وظيفتها النازلة في الوساطة فتضعف قدرتها على شرح السياسة وربطها بالبرامج والوعود التي طُرحت في المنافسة وعلى تنظيم التأييد أو الاعتراض حولها ضمن قنوات سياسية قابلة للاستمرار، فحين تضعف الصلة بين الحزب وقواعده الاجتماعية تميل السياسة إلى الظهور في صورة قرار حكومي تقني أو تسوية بين قوى الائتلاف أكثر من ظهورها خياراً عاماً واضح الغاية والمبرر ويبقى الاعتراض جزءاً طبيعياً من الديمقراطية، فيما تتحدد قوة الوساطة بقدرتها على تحويل الخلاف إلى نقاش منظم حول البدائل وإبقاء الصلة قائمة بين القرار ومصالح الفئات المتأثرة. (ديفرجيه، ١٩٩٢، ص. ٧٥)

وحين يصبح المسار الذي يحمل السياسة من الدولة إلى المجتمع ضعيفاً أو متقطعاً تعود السياسة في صورة قرار منفصل نسبياً عن القواعد التي يتأثر بها وينشأ هذا الانفصال من ضعف القدرة على تحويلها إلى التزام عام يتجاوز حدود الحكومة التي أصدرتها حتى مع سلامة مسارها الإجرائي وكفاءة تنفيذها وتُفهم السياسة ضعيفة السند الاجتماعي بهذا المعنى بوصفها سياسة قد تمر تشريعياً وتُنفذ إدارياً، لكنها تبقى رهينة ظرفها الحكومي ومحدودة القدرة على مقاومة النقض أو الارتداد أو الاعتراض المتصل، ومن هنا ينتقل التحليل من سؤال صدور السياسة العامة إلى سؤال دوامها: ما الذي يجعل بعض السياسات قادرة على

العبور بين الحكومات والتحولات الانتخابية، بينما تبقى سياسات أخرى أسيرة ظرفها الائتلافي أو الإجرائي؟

ثانياً: قابلية النقض والارتداد وهشاشة التفويض

يُقاس (التفويض) بقدرة السياسة العامة ومؤسساتها الداعمة على صون غايتها واتجاهها العام عبر الحكومات والتقلبات الانتخابية لا بثبات أدواتها القانونية. فإذا انحصر سندها في حدود الأغلبية التي أصدرتها أو الظرف الذي فرضها أصبحت أكثر عرضة للنقض أو الارتداد أو التعديل الجذري، بما يكشف أن نفاذها الإجرائي لم يتحول إلى تفويض مستقر.

وتتصل مؤشرات هشاشة التفويض بمصير السياسة بعد إقرارها ويمكن ترتيبها في ثلاثة مستويات متمايزة أولها: (هشاشة مؤسسية) تظهر في الإبطال القضائي أو الإلغاء أو تعطيل المسار القانوني للسياسة. وثانيها: (هشاشة سياسية) تظهر في التراجع عن السياسة أو تجميدها أو إعادة توجيهها عند تغير الحكومة أو تبدل الائتلاف. وثالثها: (هشاشة اجتماعية) تمثيلية تظهر في استمرار اعتراض واسع بعد اكتمال المسار التشريعي حين لا تقوى الوساطة على تنظيمه في بدائل أو توافقات قابلة للاستمرار ويمتد الخلاف من الوسائل والتفاصيل إلى رفض الأساس الذي قامت عليه السياسة ومشروعية تمثيلها للمصالح المعنية، ولا يدل المؤشر المنفرد وحده دائماً على ضعف التفويض، إذ قد تخضع السياسة لمراجعة جزئية مع بقاء اتجاهها العام محفوظاً، لكن اجتماع هذه المستويات أو تحول التعديل إلى نقض للمسار السياسي نفسه يكشف أن السياسة لم تكتسب من السند الاجتماعي ما يحميها من التحول إلى قرار مؤقت.

تزداد قابلية السياسة للاهتزاز حين تصدر عن ضرورة ائتلافية ضيقة أو حساب انتخابي قريب من دون بناء تمثيلي يوسع قاعدتها الاجتماعية، فالائتلافات تقوم على التسويات وتغدو هذه التسويات مصدر هشاشة حين تبقى محصورة في تبادل المنافع والمواقع ولا تتحول إلى برنامج يمكن شرحه والدفاع عنه أمام الفئات المتأثرة. وعندئذ يرتبط بقاء السياسة بالتوازن الذي أنتجها، فتفقد سندها مع اختلال الائتلاف أو تبدل حسابات المنافسة وتصبح عرضة للمراجعة أو الإلغاء.

وتُقرأ الوقائع اللاحقة على وفق قدرة السياسة على الاحتفاظ بغايتها واتجاهها العام مع تبدل آليات التنفيذ أو اتساع دائرة المستفيدين ما دامت تستند إلى قاعدة قادرة على إعادة إنتاجها والدفاع عنها، أما تقويض الغاية عند تغير الحكومة أو تصدع الائتلاف فيكشف ارتباط السياسة بظرفها الحاكم وعلى هذا الأساس تُشغَّل المؤشرات في وقائع سياسية تختبر صوراً مختلفة من هشاشة التفويض وتتيح الحالة المضادة اختبار إمكان نشوء سياسة أكثر دواماً حين تصل الوساطة التحول الاجتماعي بالتمثيل والبرنامج والمؤسسات الداعمة.

ثالثاً: هشاشة التفويض في وقائع مختارة

تُستدعى الوقائع الآتية اختبارات مركزة لمؤشرات (هشاشة التفويض) وتقتصر دلالتها على فحص المسافة بين النفاذ القانوني للسياسات العامة وقدرتها على اكتساب سند اجتماعي وسياسي يتيح استمرارها ويكشف تنوع الحالات بين صيغ دستورية مختلفة أن هشاشة التفويض تتحدد بمدى نجاح الوساطة في وصل السياسة بالقواعد الاجتماعية التي يفترض أن تحملها وتدخل التدابير القانونية والمؤسسية ذات الأثر السياسي العام ضمن هذه الوقائع إلى جانب السياسات

القطاعية بوصفها اختباراً لحدود العلاقة بين النفاذ الإجرائي والسند التمثيلي، وتؤدي (الحالة الألمانية) وظيفة اختبار الاتجاه المقابل مبرزة إمكان استعادة التزامن بين تحول اجتماعي وتمثيل حزبي وبرنامج سياسي أكثر دواماً.

بداية تقدّم حالة (إصلاح سن التقاعد الفرنسي) لعام ٢٠٢٣م مثالاً على هشاشة تفويض السياسة العامة المقترنة باعتراضٍ نقابي واسع، إذ تكشف الفجوة بين نفاذ السياسة قانونياً وقدرتها على اكتساب سندٍ اجتماعي مستقر فقد رفع الإصلاح سنّ التقاعد القانوني تدريجياً من سن ٦٢ عام إلى ٦٤ عام واعتمدت الحكومة النصّ من دون تصويتٍ مباشر في (الجمعية الوطنية) عبر الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من (الدستور) التي تَعُدّ النصّ معتمداً ما لم ينجح اقتراحٌ بحجب الثقة، ليجيز (المجلس الدستوري) أحكامه الأساسية ـ وفي مقدمتها رفع السنّ ـ وأبطل بعض أحكامه الملحقة ومع سلامة هذا المسار الإجرائي ظلّ الإصلاح موضع اعتراضٍ اجتماعي، فتجاوز الخلافُ مضمونَ السياسة وتفاصيل تنفيذها إلى الطريقة التي صيغت بها وأُقرّت ودُفعت إلى التنفيذ في المجال العام. (Rouxel & Yon, 2023; Conseil constitutional, 2023)

وتأكّدت هشاشة سند الإصلاح بعد تبدّل التوازن البرلماني، فقد أفضت الانتخابات التشريعية المبكرة لعام ٢٠٢٤م إلى جمعيةٍ وطنية شديدة التجزؤ لا يملك فيها أيّ حزبٍ أو كتلة أغلبيةً مطلقة وفي إطار التسوية المصاحبة لإقرار قانون تمويل الضمان الاجتماعي لعام ٢٠٢٦م عُلّق مسار الزيادة التدريجية في سنّ التقاعد خلال عامَي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧ وأُرجئ استئنافه إلى ما بعد الاستحقاق الرئاسي لعام ٢٠٢٧م مع بقاء الهدف النهائي للإصلاح قائماً بالنسبة إلى الأجيال اللاحقة. (DILA, 2024; Loi n° 2025-1403, 2025, art. 105)

ليظلّ هذا التعليق مؤشراً على محدودية قدرة الوساطة الحزبية على توسيع سند الإصلاح خارج القوى التي حملته وعلى بقاء اتجاه السياسة قابلاً لإعادة الضبط عند تغيّر موازين الحكم من دون أن يكون حكماً نهائياً على مصير الإصلاح أو مضمونه

كذلك تكشف حالة (لوائح تقييد الاحتجاج) في (المملكة المتحدة) لعام ٢٠٢٣م صورة مؤسسية وحقوقية لهشاشة التفويض، فقد خفّضت هذه اللوائح الصادرة في سياق توسيع سلطات الشرطة في التعامل مع الاحتجاجات عتبة التدخل من الإخلال الجسيم ذي الطبيعة (العالية) إلى ما عُدّ (أكثر من إخلال طفيف) بما وسّع قدرة (السلطة التنفيذية) على فرض شروط على التجمعات والمسيرات. مع أن اللوائح صدرت عبر أداة قانونية نافذة فإن دلالتها السياسية ترتبط بكونها مسّت قنوات الاحتجاج والاعتراض أي إحدى المساحات التي يفترض أن تستوعب الخلاف وتنظمه داخل الديمقراطية التمثيلية.(R (National Council for Civil (Liberties) v Secretary of State, 2025

وتتعزز دلالة الحالة من الحكم بعدم مشروعية هذه اللوائح قضائياً ثم تأييد ذلك في مرحلة الاستئناف، فقد كشف الإبطال القضائي حدود النفاذ الإجرائي حين يُستخدم المسار التنظيمي لتوسيع سلطة التنفيذ في مجال حساس من غير (سند) تمثيلي وحقوقي كافٍ، وبذلك لا تقف دلالة الحالة عند مجرد تدخل (القضاء) في سياسة عامة بل تظهر في اقتران هذا التدخل بخلل في تحويل مسألة احتجاجية واسعة الأثر إلى تنظيم يحظى بسند أوسع من قدرة (الحكومة) على إصداره. ومن ثم تقدم الحالة (البريطانية) مثالاً على هشاشة مؤسسية تمس العلاقة بين السلطة وحق

الاعتراض وتوضح أن السياسة التي تضبط قنوات الاحتجاج تحتاج إلى سند تمثيلي أشد رسوخاً من مجرد نفاذها القانوني.

كذلك تُقرأ حالة (قانون العفو الإسباني) المتصل بالملف (الكاتالوني) مثالاً مساعداً وأكثر حذراً على حدود التفويض الناتج عن الضرورة الائتلافية، فقد أُقر القانون عام ٢٠٢٤م ضمن اتفاقات التنصيب التي وفّرت لرئيس الحكومة أغلبية برلمانية بدعم أحزاب انفصالية كاتالونية. ويُستخدم هنا بوصفه قراراً تشريعياً ذا أثر سياسي عام لاختبار الفرق بين تأمين أغلبية برلمانية لتمرير قرار واسع الأثر وبناء سند اجتماعي وسياسي يتجاوز الأطراف التي أنتجته.

وقد أيّدت (المحكمة الدستورية) جوهر القانون مع استثناءات محددة، في منتصف عام ٢٠٢٥م وظل تطبيقه موضع نزاع مؤسسي متصل أُثيرت بشأنه تساؤلات على المستوى الأوروبي. وتكمن دلالة الحالة في أن السياسة عالية الحساسية تحتاج إلى سند تمثيلي واجتماعي يفصل دوامها عن التوازن البرلماني المؤقت الذي أنتجها، وتبقى درجة تفويض القانون ومصيره مرتبطين بتطور تطبيقه وقدرته على تجاوز ذلك التوازن، ولذلك تؤدي الحالة الإسبانية وظيفة المثال المساعد الذي يوضح الحد الفاصل بين تمرير السياسة وبناء تفويض أوسع لها. (Velasco Caballero, 2025)

أخيراً، تقدّم الحالة الألمانية اختباراً جزئياً مضاداً يكشف إمكان انتقال مطلب اجتماعي ـ بيئي إلى تمثيل وبرنامج حزبي ثم إلى تشريعات ومؤسسات تمنحه دواماً نسبياً، فقد أسهم (حزب الخضر) الألماني ضمن تحالفات اجتماعية وسياسية أوسع في نقل القضايا البيئية إلى المجال الحزبي والحكومي وربطها بالتحول والتوسع في

الطاقة المتجددة ومع مشاركة الحزب في الحكم تُرجمت هذه التوجهات إلى سياسات وتشريعات، في مقدمتها (قانون مصادر الطاقة المتجددة).

وشهد هذا المسار مراجعات وتباينات مسّت بعض وسائله وأولوياته، من دون أن تُخرج التوسع في الطاقة المتجددة من الإطار السياسي والمؤسسي للدولة. (خبابة وآخرون، ٢٠١٣، ص ص. ٤٤–٥٠)

هكذا تقدّم (ألمانيا) مثالاً على دوام نسبي لتفويض السياسة يتسع للمراجعة والتعديل الجزئي مع بقاء اتجاهها العام، بخلاف السياسات التي يظل استمرارها رهين الظرف الحكومي أو الائتلافي الذي أنشأها.

توضح هذه الوقائع أن قراءة هشاشة تفويض السياسات العامة تقوم على قدرة السياسة على تجاوز ظرفها الحكومي أو الائتلافي والاحتفاظ باتجاهها العام، فيما يقدم الخلاف أو الاعتراض أو التدخل القضائي مؤشرات تُفسَّر في ضوء هذا المعيار، ففي (فرنسا) اقترن النفاذ القانوني باعتراض واسع ثم بتعليق الإصلاح عند تبدل التوازن البرلماني. وفي (المملكة المتحدة) كشف إبطال لوائح تقييد الاحتجاج حدود النفاذ الإجرائي حين يمس تنظيم السياسة قنوات الاعتراض من غير سند تمثيلي وحقوقي كافٍ، بينما أبرزت (إسبانيا) الفرق بين تأمين الأغلبية وإنتاج السند الأوسع وفي المقابل تبين (الحالة الألمانية) أن السياسة تكتسب قدرة أكبر على الدوام حين تجد تحولات اجتماعية تمثيلاً حزبياً وبرنامجاً ومؤسسات داعمة. وبذلك تبرز هشاشة التفويض بوصفها المخرج السياسي الأعمق لاختلال المسار النازل للوساطة فحين تضعف قدرتها على ردّ السياسة إلى المجتمع محمولةً بسند يتجاوز ظرفها الحاكم تبقى أكثر قابلية للنقض والارتداد والاعتراض المتصل.

الخاتمة

تكشف أزمة الوساطة السياسية في النظم الديمقراطية التعددية خللاً يتجاوز تراجع الأحزاب في ذاتها فضعف التنظيم الحزبي وتبدل الولاءات الانتخابية ينعكسان في قدرة القرار العام على أن يجد طريقه إلى المجتمع بعد صدوره وحين تضعف الصلة التي تحمل المطالب من المجتمع إلى الدولة تضعف معها الصلة التي تعيد السياسة من الدولة إلى المجتمع محمولةً بمعنى وسند وقدرة على الاستمرار.

هنا تتضح الصلة بين أزمة التمثيل وهشاشة السياسات العامة، فالقرار قد يستوفي شروطه القانونية ويمر عبر المؤسسات الدستورية ويحصل على أغلبية كافية لإقراره، ثم يبقى معلقاً إذا لم يتحول إلى التزام عام تتعرف فيه الفئات الاجتماعية على صوتها ومصلحتها وموقعها، وبهذا المعنى تتحدد هشاشة التفويض بضعف قدرة السياسة على تحويل الخلاف الديمقراطي إلى سند منظم يتيح لها الاحتفاظ باتجاهها العام عبر تغير الحكومات والتوازنات الانتخابية.

وقد حاول البحث أن ينقل النظر عن الأحزاب من كونها أدوات للمنافسة والانتخاب إلى اعتبارها ممرات للمعنى السياسي بين المجتمع والدولة، فحين تنجح هذه الممرات في التقاط التحولات الاجتماعية وصوغها في برامج ومؤسسات يصبح القرار أكثر قدرة على التحول إلى سياسة عامة قابلة للتأييد والدفاع والاستمرار، وحين تضيق هذه الممرات أو تعمل بصورة انتقائية تصدر السياسات من داخل الدولة وتبقى محدودة الاستقرار داخل المجتمع فتبدو نافذة من حيث الإجراء وهشة من حيث التفويض.

وبذلك يتحول التفويض من وصف للحظة إقرار السياسة إلى اختبار لقدرتها على التحول إلى التزام عام، فالسياسة التي تعبر مؤسسات الدولة من غير أن تجد حاملاً اجتماعياً وتمثيلياً تبقى أقرب إلى قرار نافذ منها إلى اتجاه مستقر، بينما تكتسب

السياسة معناها الأعمق حين تصبح قابلة لأن تُشرح وتُدافع عنها وتُعاد صياغة أدواتها من غير أن تفقد غايتها. وهنا يتضح الفرق الجوهري بين قرار تصدره الدولة وسياسة يحملها المجتمع.

لذلك فإن المعنى الأوسع الذي يخلص إليه البحث هو أن الديمقراطية التعددية تُختبر بقدرتها على تحويل التعدد الاجتماعي إلى تمثيل، والتمثيل إلى سياسة عامة قابلة للحمل والاستمرار. فحين تضعف الوساطة بين هذين المستويين، يصبح القرار صحيحًا في مساره وضعيفًا في جذوره؛ وحين تستعيد الوساطة فاعليتها، تتحول السياسة من إجراء عابر إلى التزام عام. عند هذه النقطة تحديدًا يتحدد مستقبل الديمقراطية التعددية: في قدرتها على أن تجعل ما تنتجه الدولة قابلًا لأن يحمله المجتمع.

قائمة المصادر

أولاً: المراجع العربية

- ألموند، غابرييل إيه.، وباول الابن، جي بنغهام. (١٩٩٨). السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية (ترجمة عربية). الدار الأهلية للنشر والتوزيع.
- باومان، زيغمونت. (٢٠١٦). الحداثة السائلة (حجاج أبو جبر، مترجم). الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- تورمي، سايمون. (٢٠١٩). نهاية السياسة التمثيلية (حسام نايل، مترجم). المركز القومي للترجمة.
- خبابة، عبد الله، وخبابة، صهيب، وكعرار، أحمد. (٢٠١٣). تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ: دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي لألمانيا. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (١٠)، ٤٣–٥٧.
- دغمان، المهدي الشيباني. (٢٠١٤). الأحزاب السياسية: التفاتة سوسيولوجية. المجلة الجامعة، ١(١٦)، ٥–٣٢.
- عبد اللطيف، سهير صفوت عبد الجيد. (٢٠٢١). التغير في القيم والأمن الوجودي: تحليل نظرية تغير القيم بين الأجيال لرونالد إنجلهارت. المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، (٤)، ٣٢–٦٣.
- ليبسيت، سيمور. (٢٠٢٣). إعادة النظر في المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية. (مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي)، مراجعة محمد حمشي وعبد الفتاح ماضي ، ص ص. ٤٠٣–٤٤٦). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة.

- ليبهارت، أرند. (٢٠٠٦). أنماط الديمقراطية (أمين الأيوبي، مترجم). المنظمة العربية للترجمة. بيروت.
- ديفرجيه، موريس. (١٩٩٢). المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى ترجمة (جورج سعد). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- مجموعة مؤلفين. (٢٠٢٣). مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي (محمد حمشي وعبد الفتاح ماضي، مراجعة، ط. ١). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- المنوفي، كمال. (٢٠٠١). مقدمة في علم الاجتماع السياسي. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- نصر، علي عبد المطلب محمد. (٢٠١٦). تمويل الأحزاب السياسية في الديمقراطيات المعاصرة. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ١(٢)، ١٥١–١٧٦.
- النسور، هادي عبد اللطيف. (٢٠١٧). جدلية العجز والوجود الديمقراطي في الاتحاد الأوروبي: دراسة تحليلية. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، (١٠)، ٧٩–٩٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Dalton, R. J., Farrell, D. M., & McAllister, I. (2011). Political parties and democratic linkage: How parties organize democracy. Oxford University Press.
- Kriesi, H., Grande, E., Lachat, R., Dolezal, M., Bornschier, S., & Frey, T. (2006). Globalization and the transformation of the national political space: Six European countries compared. European Journal of Political Research, 45(6), 921–956.
- Lawson, K. (1980). Political parties and linkage. In K. Lawson (Ed.), Political parties and linkage: A comparative perspective (pp. 3–24). Yale University Press.
- Lipset, S. M., & Rokkan, S. (1967). Cleavage structures, party systems, and voter alignments: An introduction. In S. M. Lipset & S. Rokkan (Eds.), Party systems and voter alignments: Cross-national perspectives (pp. 1–64). Free Press.
- Mair, P. (2006). Ruling the void? The hollowing of Western democracy. New Left Review, 42, 25–51.
- Manin, B. (1994). The metamorphoses of representative government. Economy and Society, 23(2), 133–171.

- Perottino, M., & Guasti, P. (2020). Technocratic populism à la française? The roots and mechanisms of Emmanuel Macron's success. Politics and Governance, 8(4), 545–555.
- Rouxel, P., & Yon, K. (2023). From pension reform to regime crisis: The social movement of 2023 in France. Global Labour Journal, 14(2), 185–188.
- Sartori, G. (1976). Parties and party systems: A framework for analysis (Vol. 1). Cambridge University Press.
- Velasco Caballero, F. (2025). Interpretación constitucional y ley de amnistía. InDret: Revista para el Análisis del Derecho, (4), 495–539.

ثالثاً: الوثائق والمصادر الرسمية والإلكترونية

- Conseil constitutionnel. (2023, April 14). Décision n° 2023-849 DC du 14 avril 2023: Loi de financement rectificative de la sécurité sociale pour 2023. Journal officiel de la République française, no. 0089, April 15, 2023.
- النص الرسمي للقرار: https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2023/2023849DC.htm?utm
- DILA [Direction de l'information légale et administrative]. (2024, July 8). Législatives 2024: résultats définitifs et composition de la nouvelle Assemblée. Vie-publique.fr.
- https://www.vie-publique.fr/en-bref/294809-legislatives-2024-resultats-et-composition-de-la-nouvelle-assemblee?utm
- Loi n° 2025-1403. (2025, December 30). Loi n° 2025-1403 du 30 décembre 2025 de financement de la sécurité sociale pour 2026 (art. 105). Journal officiel de la République française, no. 0306, December 31, 2025. Légifrance.
- https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/article_jo/JORFARTI000053227007?utm
- R (National Council for Civil Liberties) v Secretary of State for the Home Department, [2025] EWCA Civ 571 (Court of Appeal of England and Wales, May 2, 2025).
- https://www.judiciary.uk/judgments/liberty-v-secretary-of-state-for-the-home-department

* تاريخ المشاهدة الأخيرة (مراجعة) كافة الروابط لكافة الروابط ٢ / ٧ / ٢٠٢٦م